«ديلويت»: ضريبة القيمة المضافة في الإمارات تثير التساؤلات

Deloitte.

تقرير ديلويت يضع النقاط على الأحرف

أثار الإجراء الذي اتخذته الإمارات العربية المتحدة في رفع الدعم عن المحروقات اعتبارا من 1 اغسطس نقاشا واسعا حول الإصلاح الضريبي في دول مجلس التعاون الخليجي كافة. ففي وقت تواجه فيه هذه الدول ارتفاعا في الأعباء على موازناتها الوطنية، تتزايد حاجتها الملحة إلى تحقيق الإستدامة المالية على المدى الطويل. في هذا الإطار، عشفت ديلويت في تقريرها «ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي - أخبار قديمة أم فصل جديد»، أنّ حاجة دول مجلس التعاون الخليجي لتخفيف العبء عن موازناتها سوف تترجم في معظم، إن لم يكن في كل هذه الدول، عبر الاعتماد الواسع لضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات.

وبحسب تقرير ديلويت، تصنف ضريبة القيمة المضافة على أنها فاعلة، وأقل كلفة من حيث التشغيل، وأقل عرضة للاحتيال، وأقل قدرة من غيرها من أشكال الضرائب المباشرة على التأثير سلبا على تشجيع الإستثمار. وتشدد ديلويت على أهمية النقطة الأخيرة باعتبار أنّ الحكومات لا تسعى إلى توليد الإيرادات على حساب استثمارات القطاع الخاص، في الواقع، واستنادا إلى أنّ معظم تكاليف ضريبة القيمة المضافة تقع مباشرة على المستهلك بدل من المؤسسات التجارية، فإنّ هذه الضريبة قادرة على تحقيق التوازن بين تشجيع الإستثمار وزيادة الاستثمارات.

وفي هذا الإطار، علّق نعمان أحمد، الشريك المسؤول عن خدمات الضرائب في ديلويت الشرق الأوسط، قائلا: «يعتبر قرار تطبيق ضريبة القيمة المضافة استجابة منطقية لتلبية حاجة الحكومات الحالية لتوليد المزيد من الإيرادات. إلا أن هذا الاتجاه لا يستبعد احتمالية تبني أنواع أخرى من الضرائب مثل ضريبة الدخل على الشركات أو الضريبة على الدخل الشخصي، بل يعني أنّ ضريبة القيمة المضافة هي الأكثر ملائمة لاحتياجات الحكومات في الوقت الراهن.» وأضاف نعمان أحمد: «مقارنة مع ضريبة القيمة المضافة، فإنّ ضريبة الدخل على الشركات تؤثر سلبا على الإستثمار في المنطقة، كما على نمو الناتج المحلي الإجمالي. ومن ناحية أخرى، فإن اعتماد ضريبة الدخل الشخصي يشكل تحديا كبيرا إلى سمعة هذه المنطقة التي عرفت بأنها معفاة من الضرائب وهي سمعة خدمت المنطقة بشكل جيد في الماضي.» من ناحية أخرى، يعتبر تقرير ديلويت أنه من المرجح أن يكون هناك اتجاه احادي أو متعدد الأطراف لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي على المدى القريب. فعلى الرغم من عدم إقدام أي حكومة بعد على اعتمادها أنواع أخرى من الضرائب، إلا أن الدلائل تشير أن هذا الواقع سوف يتغير كنتيجة مباشرة للإنخفاض المستمر في أسعار النفط، واتساع الفجوات المالية في الميزانيات التي تواجهها معظم دول مجلس التعاون الخليجي، والحاجة إلى إيجاد إيرادات كافية لتمويل الخطط الإقتصادية على المدى الطويل. وهكذا، من المرجح أنّ القرار التاريخي الذي اتخذته دولة الإمارات العربية المتحدة لخفض الدعم على أسعار الوقود سوف يؤدي إلى ترجمة عملية للنقاش القائم في دول مجلس التعاون الخليجي حول الضرائب في غضون الأشهر الستة المقبلة.

وختم ستيوارت هالستد، المسؤول عن خدمات الضرائب غير المباشرة في ديلويت الشرق الأوسط قائلا: «بصرف النظر عن أيّ شيء آخر، سوف يؤدي قرار دولة الإمارات في خفض الدعم عن أسعار الوقود إلى زيادة التركيز على التخطيط المالي في المنطقة إذ بالنظر إلى ما نعرفه عن الأثر الاقتصادي لضريبة القيمة المضافة، فإنّ تنفيذ مثل هذه الضريبة يبدو مناسبا نظرا إلى مجموعة الاحتياجات التي تحتاج الى التوازن.» وأضاف هالستد: «لا يسعى صانعو السياسات بالضرورة إلى زيادة الإيرادات العامة على حساب النمو الاقتصادي ولكن، إذا تحتم عليهم القيام بذلك، فمن المرجح أن تكون ضريبة القيمة المضافة هي الحل الأمثل.»

ضمن وفد رفيع المستوى من الحكومة البريطانية

بنك غيتهاوس يشارك في مهمة بارزة بجنوب شرق آسيا

أعلن بنك غيتهاوس البريطاني والمتخذ من مدينة لندن مقرا له عن مشاركته في مهمة بارزة في جنوب شرق آسيا ضمن وفد رفيع المستوى تم تنظيمه من قبل الحكومة البريطانية بحضور ومشاركة رئيس الحكومة ديفيد كاميرون. وقام قسم التجارة والاستثمار التابع للحكومة البريطانية بتنظيم هذه المهمة بهدف تشجيع دول جنوب شرق آسيا على الاستثمار في قطاعات استراتيجية وحيوية في الاقتصاد البريطاني، حيث تأمل الحكومة البريطانية أن تكون بريطانيا المركز العالمي للتمويل الإسلامي. وخلال الرحلة في دول جنوب شرق آسيا، أعلنت الحكومة البريطانية عن نجاحها بإستقطاب أكثر من 750 مليون جنيه من الاستثمارات الجديدة في بريطانيا من دول جنوب شرق آسيا. وقامت الحكومة البريطانية باختيار بنك غيتهاوس ضمن مجموعة أخرى من البنوك والمؤسسات ليكون ضمن الوفد الرفيع المستوى الذي رافق الحكومة في هذه المهمة.

وقد تم ترويج عدة مبادرات خلال الزيارة من ضمنها استثمارات بنك غيتهاوس في قطاع تأجير المنازل في بريطانيا، حيث أعلن غيتهاوس في عام 2014 عن استثماره في تطوير أكثر من 900 منزل للمساهمة في زيادة عرض المنازل التي تشهد شحا في العرض، كما أعلن غيتهاوس مع مستثمرين استراتيجيين خلال الفترة الماضية عن زيادة استثماره في هذا القطاع بتطوير عدد أكبر من المنازل، حيث تطرق البنك لخططه التوسعية في هذا القطاع خلال هذه الرحلة.

■ الحكومة البريطانية أول دولة خارج العالم الإسلامي تصدر صكوكاً إسلامية

هنري تومسون

هذا وصرح هنري تومسون الرئيس التنفيذي لبنك غيتهاوس قائلا «تشرفنا بالتواجد ضمن وفد رفيع المستوى في هذه المهمة التي لاقت تأييدا مباشرا من رئيس الوزراء البريطاني وأعضاء رفيعي المستوى في الحكومة البريطانية. ونحن فخورون بأن استثمارنا في قطاع تطوير وتأجير المنازل البريطانية حاز إهتمام الحكومة البريطانية، وقد قمنا بإجراء عدة محادثات إيجابية، ونتطلع لإعلان المزيد من التطورات في استثماراتنا بقطاع تطوير وتأجير المنازل.»

■ البنك أنشأ محفظة بريطانية طورت 900 منزل للتأجير وتنوي توسيع المحفظة

كما صرح مايكل بير رئيس منظمة تنشيط الاستثمار في قسم التجارة والاستثمار البريطاني أن «نشاط بنك غيتهاوس في قطاع تطوير وتأجير المنازل يعتبر مثالا متميزا لمساهمة القطاع الخاص في تبني احتياجات المجتمع البريطاني، مما يشجع النمو وخلق الوظائف. وتحتاج بريطانيا لبناء المزيد من المنازل لتلبية الطلب المتزايد في النمو السكاني لديها، وهو لمن دواعي سروري أن أرى بنك غيتهاوس يتوسع في استثماره الناجح بقطاع تأجير المنازل البريطانية.»

وكانت واحدة من أهم المبادرات خلال زيارة رئيس الوزراء البريطاني لماليزيا هي ترويج التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة، ويسعد بنك غيتهاوس أن استثماره في قطاع تأجير المنازل كان جزءا من تلك المبادرات. وصرح رئيس وزراء بريطانيا عن مكانة بريطانيا في التمويل الإسلامي العالمي قائلا «بريطانيا هي عاصمة التمويل الإسلامي في الغرب. نحن أول دولة خارج العالم الإسلامي أصدرت صكوك حكومية. لدينا نظام ضريبي وقوانين تعمل بشكل ملائم مع منتجات التمويل الإسلامي. ومن الممكن خلال زيارة لندن رؤية أثر التمويل الإسلامي من خلال مبنى «ذي شارد» و «تشيلسي باراكس». ولكن طموحنا للتمويل الإسلامي يتعدى العاصمة البريطانية، حيث لدينا طموح كبير للتمويل الإسلامي في بريطانيا ككل. نحن لانريد فقط أن نكون المركز الأساسي الغربي للتمويل الإسلامي، بل نريد أن نكون قائد عالميا للتمويل الإسلامي، وهذا هو هدفنا.»

أوروبا تطالب «النقد الدولي» بالمشاركة قبل التصويت على مساعدات اليونان

قال مفوض الاتحاد الأوروبي للشؤون الرقمية جونتر أوتينجر ضرورة مشاركة صندوق النقد الدولي في حزمة الإنقاذ الثالثة لليونان المثقلة بالديون، والتي من المفترض أن يتم التصويت عليها غدا الاربعاء.

وبحسب بيان المفوضية الأوروبية، قال الألماني أوتينجر قبل اجتماع رئاسة مجلس الحزب الديمقراطي في برلين، «كل الأمور تسير، لكن صندوق النقد الدولي أثبت جدارته. ونحن لا نزال بحاجة إليه».

وطالب وزير المالية الألماني، فولفغانغ شويبله، في وقت سابق، بتعهد واضح من صندوق النقد الدولي بالمشاركة بتقديم مساعدات لليونان قبل اتخاذ قرار بشأن منح اليونان حزمة مساعدات ثالثة.

وذكر أوتينجر أن المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي موصيان بالتمسك بمشاركة صندوق النقد الدولي في المساعدات الجديدة لليونان.

ويعلق صندوق النقد الدولي مشاركته في مساعدة اليونان على تخفيف القروض على أثينا كإطالة فترات السداد أو خفض الفوائد. وعلى عكس هذا، يرى الحزب الاشتراكي الديمقراطي الشريك بالائتلاف الحاكم في ألمانيا أن مشاركة صندوق النقد الدولي في المساعدات المقدمة لليونان أمر غير ضروري.

قالت المدير العام لصندوق النقد الدولي كريستين لاجارد في مطلع الأسبوع الحالي، إن اليونان تحتاج لتخفيف كبير للديون من قبل مقرضيها، وإن تمرير صفقة انقاذ مالية ثالثة لأثينا لن يساعدها بالقدر الكافي لحل المشكلات التي عصفت باقتصادها.

وفي المقابل تأمل المستشارة الألمانية انجيلا ميركل في بقاء صندوق النقد الدولي ضمن الجهات المانحة. وقال شنايدر إنه يتعين على أوروبا التحلي بالقدرة على حل مشكلاتها بنفسها، مشيرا إلى أنه سيكون من الجيد إذا بقي صندوق النقد الدولي كجهة استشارية على الأقل، موضحا أن الصندوق لديه خبرة واسعة فيما يتعلق بإعادة هيكلة الدولة، فضلا عن كونه يمثل جهة أكثر استقلالية من المفوضية الأوروبية مثلا.

وأوضحت مدير عام صندوق النقد الدولي إنها لن تلزم الصندوق بالمشاركة في حزمة الانقاذ الجديدة حتى يقوم مجلس الصندوق بمراجعة الاتفاق، وقال مسئولو الصندوق إنهم ينتظرون الحصول على المزيد من التفاصيل بشأن الاصلاحات الاقتصادية التي ستنفذها اليونان قبل المشاركة في تقديم المساعدات الجديدة، وخاصة فيما يتعلق بالمعاشات، كما أن تأجيل مشاركة الصندوق في حزمة المساعدات الجديدة ستمنح القادة الأوروبيين المزيد من الوقت لإعادة النظر في مواقفهم بشأن تخفيف الديون عن اليونان.

ومن المقرر أن يصوت البرلمان الألماني «بوندستاج» غدا الأربعاء على حزمة المساعدات الجديدة لليونان التي تشمل ما يصل إلى 86 مليار يورو.

مؤشر البناء في أمريكا يشهد تراجعاً بأقل من المتوقع

تراجع مؤشر تصريحات البناء في أمريكا بأقل من المتوقع خلال شهر يوليو، الأمر الذي يشير إلى بداية المخاوف بين الشركات والمشاركين في هذا القطاع من اقتراب قرار رفع أسعار الفائدة من قبل البنك الاحتياطي الفيدرالي وله تأثير سلبي على عمليات الإقراض التي تمثل أهم عوامل الاستثمار في قطاع المنازل.

وأشار بيان وزارة التجارة الأمريكية أن المؤشر سجل 1.119 مليون تصريح، بينما كان العدد المتوقع هو 1.232 مليون تصريح، وسجل المؤشر 1.337 مليون تصريح خلال شهر يونيو.

ومؤشر رخص المباني الجديدة يبين عدد تصاريح البناء للمشاريع الجديدة. فهو يعني ضمنا حركة استثمارات الشركات في الولايات المتحدة و استمرار التنمية الاقتصادية، ارتفاع قراءة المؤشر ايجابية للدولار الامريكي في حين ينظر الى تراجع القراءة على انه سلبي.

وارتفع مؤشر بناء المنازل الجديدة خلال يوليو مسجلاً 1.206 مليون منزل مقارنة بـ 1.204 مليون منزل خلال يونيو الماضي، بينما كان الرقم المتوقع هو 1.190 مليون منزل، وتعد النسبة المسجلة هي أعلى مستوى للمؤشر خلال 8 سنوات تقريبًا، في إشارة إلى انتعاش القطاع في النصف الثاني من العام الحالي.

ومن ناحية أخرى انخفض مؤشر التصنيع في نيويورك خلال شهر أغسطس مسجلا تراجعا قويا الأمر الذي يؤثر على قيمة الدولار ومن ثما يتبعه الضغط على صانعي القرار في أمريكا لرفع الفائدة خلال الشهر القادم.

«جلف كرافت» تبحر باليخت السوبر «ماجستي105» إلى معرض إندونيسيا لليخوت

تستعد شركة الخليج لصناعة القوارب (جلف كرافت) لعرض أحد يخوتها السوبر الفاخرة في معرض إندونيسيا لليخوت. ومن المنتظر أن تعرض الشركة يختها «ماجستي 105» في الحدث الذي يلبي احتياجات أكبر سوق للمنتجات الفاخرة في جنوب شرق آسيا من ناحية عدد السكان، في وقت تواصل مجموعة اليخوت السوبر التي تبنيها «جلف كرافت» النمو والتوسع.

وتنظر «جلف كرافت» إلى معرض إندونيسيا لليخوت كمنصة مثالية لعرض إبداعاتها من اليخوت رفيعة الطراز أمام الأثرياء من ذوي الملاءة المالية الواسعة، الذين يمثلون شريحة متزايدة الاتساع في الدولة. وتأتي مشاركة «جلف كرافت» المرتقبة في هذا المعرض بعد نجاح مشاركتها في معرض سنغافورة لليخوت في وقت سابق من هذا العام.

وتبني الشركة يخوتها وقواربها الحصرية بطريقة تضمن منح عملائها أسلوب حياة ملاحية لا مثيل له، يشكّل استكمالا للمشهد الرائع للواجهات البحرية الفريدة التي تتسم بها البلاد.

اليخت السوبر «ماجستي 105»

يُذكر أن «جلف كرافت» تخدم سوق جنوب شرق آسيا منذ عشرين عاما، وهي تواصل إظهار التزامها الراسخ بالمنطقة وتطوير قطاع اليخوت الناشئ فيها.

وتظهر أحدث الأرقام الواردة في تقرير «ويلث-إكس» العالمي للثروات الكبيرة أن شريحة الأثرياء ذوي الملاءة المالية الواسعة في آسيا قد نمت بنسبة 4.8 بالمئة بين العامين 2013 و2014، فيما شهدت الثروات الإقليمية ارتفاعا بلغ ستة بالمئة. وتحتل إندونيسيا في الوقت الراهن مرتبة بين الدول العشر الأولى في المنطقة، إذ يُقدّر إجمالي الثروات التي يملكها الأثرياء ذوو الملاءة المالية الواسعة بنحو 130 مليار دولار، ما يُبرز الشهية المفتوحة في المنطقة تجاه المنتجات الفاخرة.

وبهذه المناسبة، قال إروين بامبس، الرئيس التنفيذي لشركة «جلف كرافت»، إن اليخوت السوبر «من بين أفضل الاستثمارات التي يقوم بها الأثرياء ذوو الملاءة المالية الواسعة حول العالم» مؤكدا أن الشركة «تتيح المجال أمام عملائها من ميامي حتى جاكارتا للاستمتاع بتجربة ملاحية مترفة لا نظير لها». وأضاف: «نسعى باستمرار لتلبية مطالب عملائنا المتنامية في جميع أنحاء العالم، وتزويدهم بيخوت وقوارب ذات تصاميم جميلة واعتمادية عالية، كما أن هذه المراكب التي يتم بناؤها بطرق هندسية مبتكرة، تستقطب عملاء من أنماط حياة متباينة، من بينهم مشترون من شركات ترغب في الترفيه عن ضيوفها من رجال الأعمال، وعملاء أفراد يحبون الاستمتاع برحلات عائلية حول الجزر الخلابة في المنطقة».

من الجدير بالذكر أن معرض إندونيسيا لليخوت يقام في دورته الثالثة في مرسى «بانافيا سوندا كيلابا» بالعاصمة جاكارتا بين 21 و23 أغسطس الجاري. وسوف ترحب «جلف كرافت» بضيوفها من زوار المعرض في منصتها المبنية على المياه والتي تحمل الرقم D-26.

اعلان تذكيري

لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة الكويتية للخدمات الطبية ش.م.ك.ع للسنة المالية المنتهية في 2015/3/31

يتشرف مجلس ادارة الشركة الكويتية للخدمات الطبية ش.م.ك.ع بدعوة السادة مساهمي الشركة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية بتاريخ 2015/8/27 الموافق يوم الخميس في تمام الساعة الحادية عشر صباحا في مقر الشركة بالمرقاب برج مدينة الاعمال الكويتية العقارية في قاعة الاجتماعات الدور 25 وذلك لمناقشة جدول الاعمال التالي:

1- سماع تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 2015/3/31 والمصادقة عليه.
2- سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2015/3/31 والمصادقة عليه.
3- مناقشة البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 2015/3/31 والمصادقة عليها.
4 - الموافقة على قيام الشركة بالتعامل مع اطراف ذات الصلة.
5- الموافقة على اقتراح مجلس الادارة بعدم توزيع ارباح عن السنة المالية المنتهية في 2015/3/31
6- الموافقة على اقتراح مجلس الادارة بعدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 2015/3/31.
7- اخلاء طرف السادة اعضاء مجلس الادارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 2015/3/31
8- تعيين اواعادة تعيين مراقبا حسابات الشركة للسنة المالية التي تنتهي في 2016/3/31 وتفويض مجلس الادارة بتحديد اتعابهم.

لذا يرجى من السادة المساهمين مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - ادارة حفظ الاوراق المالية شارع الخليج العربي - جانب المستشفى الاميري - برج أحمد - الدور الخامس. هاتف - 1841111 خلال ساعات الدوام الرسمي وذلك لاستلام بطاقات الحضور.

والله الموفق،،،
الشركة الكويتية للخدمات الطبية ش.م.ك.ع